

تحرك عاجل

ناشط سياسي رهن الاعتقال وعرضة للتعذيب

الناشط السياسي اليمني محمد قحطان يقبع في حجز جماعة "الحوثيين" المسلحة. ولا يُعرف حتى الآن مكان وجوده وهو معرض لخطر التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، كما أن هناك مخاوف من أن صحته قد تتدهور.

الناشط السياسي محمد قحطان، الشخصية القيادية في "حزب الإصلاح"، يقبع في حجز جماعة مسلحة تسيطر على العاصمة اليمنية، صنعاء، وأجزاء كبيرة من البلاد، وهو معرض لخطر التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة.

حيث اقتيد محمد قحطان من بيته في صنعاء، في 4 أبريل/نيسان 2015، حوالي الساعة 1.30 ظهراً. وطبقاً لما قالته عائلته، قديم ما لا يقل عن 10 مسلحين يرتدون الملابس المدنية من أعضاء "أنصار الله"، الجناح السياسي لجماعة "الحوثيين" المسلحة، إلى بيت العائلة في ثلاث مركبات، في 4 أبريل/نيسان، وأمروا محمد قحطان بمرافقتهم. ولم يبرزوا مذكرة قبض، وإنما اقتادوه معهم. وعقب ثلاثة أيام، تعقبته عائلته إلى بيت في صنعاء يستخدمه "الحوثيون" كمركز للاحتجاز. وسمح بعدها للعائلة بجلب الطعام إليه في أوقات الوجبات. بيد أن "الحوثيين" طلبوا منهم وقف جلب الطعام إليه بعد بضعة أيام، لأن محمد قحطان لم يعد محتجزاً هناك. ولم تسمع عائلته منه منذ ذلك الوقت، وعلى الرغم من الطلبات المتكررة، لم يبلغهم "الحوثيون" بمكان وجوده. وهو يعاني من النوع الثاني من مرض السكري، ولكنه لم يستطع أخذ أدويته معه عند اعتقاله. وثمة خطر من أن صحته تتدهور، وقد يكون بحاجة للعناية الطبية.

وكان نحو 15 من أعضاء "جهاز الأمن السياسي" الحليف "للحوثيين"، قد ركنوا شاحناتهم أمام منزل محمد قحطان قبل أيام قليلة من اعتقاله، وراحوا يتعقبونه كلما غادر منزله. وهو عضو قيادي في "حزب الإصلاح"، وممثل الحزب في "مؤتمر الحوار الوطني اليمني"، وهو عملية سياسية انتقالية استغرقت 10 أشهر وبدأت في 2013، عقب الانتفاضات الشعبية لسنة 2011. وفي اليوم الذي سبق اعتقاله، كان "حزب الإصلاح" قد أصدر بياناً يدعم الائتلاف العسكري الذي تنزعه المملكة العربية السعودية، وشرعية سلطة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. حيث يشن ائتلاف عسكري من 10 دول تقوده المملكة العربية السعودية، حملة قصف جوي متواصلة ضد جماعة "الحوثيين" المسلحة في اليمن، منذ 25 مارس/آذار 2015.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو العربية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

(الرسائل الورقية لا تصل، لذا يرجى إرسال مناشداتكم عن طريق الفيسبوك أو البريد الإلكتروني أو الفاكس)

- حض منظمة "أنصار الله" على ضمان تلقي محمد قحطان العناية الطبية اللازمة على وجه السرعة؛
- وحضها على أن تبلغ عائلته فوراً بمكان وجوده، وعلى ضمان توفير الحماية له من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والسماح له بالاتصال بصورة منتظمة بعائلته ومحاميه؛
- دعوتها إلى الإفراج عن محمد قحطان، ما لم يُنقل إلى السلطات القضائية المعنية وتوجه إليه تهمة جنائية معترف بها على وجه السرعة.

يرجى إرسال المناشدات قبل 14 يناير/كانون الثاني 2015 إلى الجهات التالية:

ونسخ الم:

مدير مكتب الرئاسة

محمود عبد القادر الجنيد

فاكس رقم: +967 1 274147

البريد الإلكتروني:

mahmodaljounid@gmail.com

مدير إدارة حقوق الإنسان في مكتب "أنصار

الله"

عبد الملك العجزي

الصفحة على الفيسبوك:

http://on.fb.me/1n1y4Mn

طريقة المخاطبة: السيد المدير

نائب وزير حقوق الإنسان.

علي صالح تيسير

بريد إلكتروني: a.taissir@yahoo.com

طريقة المخاطبة: السيد نائب الوزير

كما يُرجى إرسال نسخٍ إلى الممثلين الدبلوماسيين اليمنيين في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:

الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ.

تحرك عاجل

ناشط سياسي رهن الاعتقال وعرضة للتعذيب

معلومات إضافية

استولى "الحوثيون"، ومعظمهم ينتمون إلى الأقلية الزيدية الشيعية في شمال اليمن، على بعض مواقع الجيش والأمن في العاصمة، صنعاء، في سبتمبر/أيلول 2014. وبحلول الأسبوع الثالث من يناير/كانون الثاني 2015، سيطروا على المواقع العسكرية والمجمع الرئاسي والمباني الحكومية. وأدى هذا إلى استقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته، وإلى أن يغدو "الحوثيون" إدارة الأمر الواقع في العاصمة وفي أجزاء أخرى من اليمن.

ومنذ ذلك الوقت، راح "الحوثيون" يرسخون سيطرتهم على صنعاء وعلى باقي البلاد. وفي 6 فبراير/شباط، قاموا بحل البرلمان وأصدروا إعلاناً دستورياً ينص على إنشاء مجلس رئاسي انتقالي، تم إنشاؤه ليقوم مقام الحكومة لفترة انتقالية من سنتين. وفي 23 مارس/آذار، اشتد القتال بين "الحوثيين"، الذين دعمتهم وحدات من الجيش اليمني وبعض قوات الأمن الموالية للرئيس السابق، علي عبد الله صالح، وبين وحدات من الجيش الموالية للرئيس هادي، تدعمها بعض القبائل والجماعات المسلحة، في جنوب البلاد، الذي ظل حتى ذلك الحين خارج سيطرة "الحوثيين".

وبدأ تحالف عسكري يضم 10 دول بقيادة المملكة العربية السعودية، في 25 مارس/آذار، حملة قصف جوي ضد "الحوثيين" دعماً للقوات الموالية للرئيس هادي. واستهدفت الهجمات الجوية الأولى مواقع للحوثيين ومنشآت عسكرية، وبصورة رئيسية في صنعاء وصعدة، شمالي البلاد، ومن ثم في عدن ومناطق أخرى. وقد ارتكب كلا الجانبين انتهاكات لحقوق الإنسان وخروقات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم حرب. فقتل 2,700 مدني في اليمن منذ بدء النزاع، حيث قتلت الهجمات العشوائية التي شنها ائتلاف السعودية العديد من المدنيين. وأدى النزاع المسلح إلى تفاقم الحالة الإنسانية، البائسة أصلاً، فأدى إلى نزوح ما يربو على 2.5 مليون يمني، بينما أصبح 82 بالمئة من السكان بحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

ورافق اشتداد النزاع، منذ بدء الائتلاف الذي تقوده السعودية حملته الجوية، تصاعد في عمليات القبض والاعتقال التعسفيين، والاختطاف في بعض الحالات، على يد جماعة "الحوثيين" المسلحة، والقوات الحليفة الموالية لعلي عبد الله صالح. فقبض على عشرات الناشطين والأشخاص، من ذوي المشارب السياسية المختلفة ممن رأى فيهم "الحوثيون" خصوماً لهم، واعتقلوا تعسفاً، وفي بعض الحالات، تعرضوا للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة. وكان معظم من استهدفوا من قادة أو أعضاء أو مؤيدي حزب "الإصلاح"، الذي أعلن إدانته لانتهاكات "الحوثيين" منذ سيطرتهم على صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، ونُظر إليه كداعم للقصف الجوي الذي يقوم به الائتلاف الذي تتزعمه السعودية. ووقعت معظم عمليات الاعتقال هذه في مدن صنعاء وإب والحديدة. كما قام "الحوثيون" بمضايقة واعتقال صحفيين وناشطين انتقدوا استيلاءهم على المؤسسات الحكومية.

وقد قابلت منظمة العفو الدولية عشرات من المعتقلين السابقين وعائلات معتقلين في صنعاء وإب والحديدة ممن قبض عليهم تعسفاً واحتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن مجهولة خلال 2015. حيث اقتيد كثيرون من هؤلاء من بيوتهم دون مذكرات قبض صادرة عن "الحوثيين" والقوات الحليفة، عقب اقتحام منازلهم. واحتجز العديد من هؤلاء في أماكن متعددة، بما في ذلك مراكز اعتقال غير رسمية مثل المنازل الخاصة، ودون أن يعطوا فرصة للطعن في قانونية احتجازهم أو يبلغوا بسبب اعتقالهم.

الاسم: محمد قحطان

الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 16/11، رقم الوثيقة (MDE 31/3211/2016)، الصادر بتاريخ 20 يناير/كانون الثاني 2016.